الأمم المتحدة

E/ICEF/2021/AB/L.7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
25 August 2021
Arabic
Original: English

للعلم

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام 2021

7–10 أيلول/سبتمبر 2021

البند 12 من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية المتكاملة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة للفترة 2022–2025

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا – مقدمة

1 – نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في نسخة مسبقة من الميزانية المتكاملة لليونيسف للفترة 2022–2025 (E/ICEF/2021/AB/L.6 و Add.1). وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، زُوِّدَت بمعلومات وإيضاحات إضافية أُختُتمت بردود خطية وردت في 30 تموز/يوليه 2021.

ثانيا – خطة الموارد المتكاملة المقترحة للفترة 2022–2025

2 – توفر خطة الموارد المتكاملة المقترحة الموارد اللازمة لتحقيق النتائج الإنمائية ونواتج الفعالية والكفاءة المؤسسية للفترة 2022–2025، بما يشمل الموارد العادية والموارد الأخرى، وهي متسقة مع الخطة الاستراتيجية للسنوات الأربع. ووفقا للتقرير، أُدخِل تغييران رئيسيان على الميزانية المتكاملة للفترة 2022–2025 وهما: إدراج فئة جديدة لتصنيف التكاليف بعنوان "أنشطة الرقابة والضمان المستقلين"، التي كانت تُدرَج سابقا تحت بند "الإدارة"؛ وإدراج صندوق رأس المال المتداول بوصفه آلية تمويل داخلية في إطار الحساب الفرعي للموارد العادية، وفقا لقرار المجلس التنفيذي لليونيسف 13/2020، من أجل تحويل الأموال إلى المكاتب والشُعَب لتنفيذ البرامج القطرية، من أجل كفالة استمرار تمويل المشاريع في إطار المعايير المقررة لإدارة المخاطر، شريطة أن تسدد الأموال في غضون الفترة المحددة. (E/ICEF/2021/AB/L.6، الفقرتان 10 و 11).

* E/ICEF/2021/23.

070921 010921 21-11785 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

3 - ويبين الجدول 1 من التقرير أن مجموع الموارد المتوقعة لليونيسف للفترة 2022-2025 يبلغ 28,1 بليون دولار، منه 6,1 بلايين دولار من الموارد العادية و 22,0 بليون دولار من الإيرادات الأخرى، التي تشمل رصيدا افتتاحيا قدره 2,3 بليون دولار. ويعكس ذلك زيادة قدرها 1,4 بليون دولار، أو 5 في المائة، مقارنةً بمجموع الموارد المقررة البالغ 26,7 بليون دولار للفترة 2018-2021. **واللجنة الاستشارية على ثقة من أن مشاريع الميزانيات المقبلة ستحتوي على مبررات لمقترحات الميزانية بالمقارنة بأرقام الإنفاق الفعلي، مُقسمة حسب بنود الإنفاق لإتاحة النظر في الميزانية (انظر أيضا الفقرة 10 أدناه).**

4 - ويبلغ مجموع الإيرادات المتوقعة 25,9 بليون دولار للفترة 2022-2025، وهو ما يمثل انخفاضا في النمو بنسبة 4 في المائة في عام 2022، يليه نمو بنسبة 3 في المائة من عام 2023 حتى عام 2025. وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن الخفض المتوقع في ميزانيات التنمية الخاصة بالشركاء الحكوميين الرئيسيين في عام 2021 سيؤثر على اليونيسف في عام 2022، وأن مستويات الإيرادات يُتوقَّع لها أن تتعافى بعد ذلك، استنادا إلى الافتراضات التالية: (أ) استقرار ميزانيات التنمية المرتبط بالتعافي الاقتصادي للاقتصادات المانحة الرئيسية بعد جائحة كوفيد-19؛ (ب) استمرار دعم الاستجابة الإنسانية، في إطار الاتجاه التصاعدي المتواصل عموما للمعونة الإنسانية، الذي يرجح أن تعززه جائحة كوفيد-19.

5 - وبالنسبة للفترة 2022-2025، يُتوقَّع أن تبلغ الإيرادات من الموارد العادية 5,9 بلايين دولار، مما يعكس زيادة قدرها 0,2 بليون دولار، أو 3,5 في المائة، مقارنةً بمبلغ 5,7 بلايين دولار للفترة 2018-2019؛ ويُتوقَّع أن تبلغ الإيرادات من الموارد الأخرى 20,0 بليون دولار، بزيادة قدرها 0,8 بليون دولار، أو 4 في المائة، مقارنةً بمبلغ 19,2 بليون دولار للفترة 2018-2021. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تعكس نسبة الموارد العادية إلى مجموع الإيرادات انخفاضا نسبيا، ويُتوقَّع أن تبلغ نسبتها 22,8 في المائة للفترة 2022-2025. ويذكر التقرير أن عدم كفاية الموارد الأساسية يعوق قدرة اليونيسف على التركيز على احتياجات الأطفال المتغيرة والتكيف معها؛ والتحديث والتبسيط والابتكار؛ وزيادة تعزيز مبادراتها في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (المرجع نفسه، الفقرة 15). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة بأن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض النسبي هو التحول في نمط مساهمات القطاع العام للأمم المتحدة من تقديم أموال غير مخصصة (التمويل المرن، أو الموارد العادية التي تعتبر موارد أساسية) إلى فرض المانحين لاشتراطات صارمة بغية توجيه مساهماتهم المالية نحو برامج مخصصة. وأُبلِغَت اللجنة بالآثار المترتبة على النقص المتزايد في مرونة الموارد، وهي قلقة لأن اليونيسف تتحول بشكل أساسي من منظمة داعمة للولايات إلى منظمة قائمة على المشاريع.

6 - ويذكر التقرير أنه من بين الاحتياجات البالغة 1 059,7 مليون دولار المقترحة للأغراض الخاصة، يُرصَد مبلغ 115,0 مليون دولار للاستثمارات الرأسمالية، ومبلغ 944,7 مليون دولار لجمع الأموال من القطاع الخاص، وتكاليف الاستثمار الأخرى. وتستند تقديرات التكاليف إلى الاحتياجات اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى زيادة الإيرادات بزيادة الاستثمارات في الأسواق والموارد البشرية (المرجع نفسه، الفقرات 79 إلى 84). وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة بمقارنة بين الأرقام الفعلية والأرقام المقدرة للفترة 2018-2021، وأُبلِغَت بأنه في حين صيغت الميزانية على أساس الحاجة إلى تنفيذ الخطة الطموحة، فإن الميزانية قد خُفِضَت تمشيا مع الانخفاض في الإيرادات المتوقعة من أجل الحفاظ على نسب الكفاءة مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاستثمار في جمع الأموال بنسبة تزيد على 90 في المائة من ميزانية الأغراض الخاصة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مجموع الموارد العادية والموارد الأخرى المتوقعة، بما يشمل الأموال المخصصة الغرض، وكذلك الاستثمار في جمع الأموال، وهي على ثقة من أن معلومات مُحدَّثة ستُقدَّم في مشاريع الميزانيات المقبلة، منها معلومات عن تطور الأموال المخصصة الغرض، والجهود الرامية إلى زيادة المساهمات غير المخصصة الغرض، وأي تحديات تُواجَه فيما يتعلق بجمع الأموال.

7 - وفيما يتعلق باستخدام الموارد، تقترح اليونيسف ميزانية متكاملة للفترة 2022-2025 تبلغ 26,9 بليون دولار، منها 5,8 بلايين دولار من الموارد العادية و 21,1 بليون دولار من الموارد الأخرى؛ وهو ما يمثل زيادة قدرها بليون دولار، أو 3,9 في المائة، مقارنةً بمبلغ 25,9 بليون دولار للفترة 2018-2021، منها 6 بلايين دولار من الموارد العادية و 19,9 بليون دولار من الموارد الأخرى. ومن أصل الميزانية البالغة 26,9 بليون دولار، تقترح اليونيسف استخدام 24 بليون دولار للأنشطة الإنمائية، و 40,1 مليون دولار للأنشطة المضطلع بها لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، و 1,7 بليون دولار للأنشطة الإدارية، و 92,7 مليون دولار لأنشطة الرقابة والضمان المستقلين، و 1,1 بليون دولار للأنشطة ذات الأغراض الخاصة. (المرجع نفسه، الفقرة 19).

8 - وتقترح اليونيسف خفضا طفيفا لميزانية البرنامج العالمي والإقليمي الممولة من الموارد العادية، من 243,5 مليون دولار إلى 235 مليون دولار، وزيادة كبيرة في الميزانية الممولة من الموارد الأخرى، من 930,1 مليون دولار إلى 446,7 1 مليون دولار، تُنفَّذ من جانب مكاتب اليونيسف الإقليمية السبعة والشعب والمكاتب في المقر (المرجع نفسه، الفقرة 37). وأُبلِغَت اللجنة بأن الموارد ستُستخدَم لتعزيز الاستثمارات في الابتكار والبرامج القطرية والدعوة، وأن موارد أخرى قد تم تأمينها أو من المرجح جدا تأمينها.

9 - وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بالجدولين 1 و 2 أدناه اللذين يقدمان معلومات عن الخطتين الاستراتيجيتين للسنوات الأربع للفترة 2014-2017 والفترة 2018-2021. وأُبلِغَت اللجنة بأن: الجدول 1 يعرض الميزانية الأصلية للفترة 2014-2017، والميزانية المنقحة للفترة 2014-2017 عند استعراض منتصف المدة، والإيرادات والنفقات الفعلية؛ وأن الجدول 2 يعرض الميزانية الأصلية للفترة 2018-2021، والميزانية المنقحة للفترة 2018-2021 عند استعراض منتصف المدة، والإيرادات والنفقات الفعلية للفترة 2018-2020 والمتوقعة لعام 2021. وتشتمل الأرقام الفعلية للفترة 2018-2021 على الأرقام الفعلية للأعوام 2018-2020 والأرقام المتوقعة لعام 2021. والمعلومات الواردة في كلا الجدولين مصنفة حسب الموارد العادية (غير المخصصة الغرض)، والموارد الأخرى (المخصصة الغرض)، واسترداد التكاليف.

الجدول 1

الميزانية المتكاملة للفترة 2014-2017

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	خطة الفترة 2014-2017			*استعراض منتصف المدة للفترة 2014-2017*			*الأداء الفعلي للفترة 2014-2017*		
	الموارد العادية	*الموارد الأخرى*	*استرداد التكاليف*	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*استرداد التكاليف*	*الموارد العادية*	*الموارد الأخرى*	*استرداد التكاليف*
1 الموارد المتاحة									
الرصيد الافتتاحي	661,5	1 799,7		575,3	1 853,1		575,3	1 853,1	
الإيرادات									
المساهمات	5 353,0	10 648,0		4 697,7	13 685,7		4 683,1	15 955,2	
الإيرادات الأخرى والتكاليف المستردة	280,0			402,5			450,9		
مجموع الإيرادات	**5 633,0**	**10 648,0**		**5 100,2**	**13 685,7**		**5 134,0**	**15 955,2**	

	خطة الفترة 2014-2017			استعراض منتصف المدة للفترة 2014-2017			الأداء الفعلي للفترة 2014-2017		
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف
تسوية استرداد الضرائب	(96,0)			(76,6)			(77,8)		
مجموع الموارد المتاحة	**6 198,5**	**12 447,7**		**5 598,9**	**15 538,8**		**5 631,5**	**17 808,3**	
2 - استخدام الموارد									
ألف - البرامج	4 091,1	10 713,7		3 651,8	13 429,1		3 599,4	15 074,1	
باء - الميزانية المؤسسية	1 155,4	116,3	823,2	1 039,3	116,4	938,8	764,8	116,1	1 046,7
جيم - جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، التكاليف المباشرة/الاستثمارية	454,0	-		410,6	86,0		423,5	61,2	
دال - غير ذلك	174,2			182,5			207,7		
مجموع استخدام الموارد	**5 874,7**	**10 830,0**	**823,2**	**5 284,1**	**13 631,5**	**938,8**	**4 995,5**	**15 251,3**	**1 046,7**
3 - الرصيد الختامي للموارد	**323,8**	**794,5**		**314,7**	**968,5**		**636,1**	**1 510,4**	

الجدول 2

الميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	خطة الفترة 2018-2021			استعراض منتصف المدة للفترة 2018-2021			الأداء الفعلي للفترة 2018-2021		
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف
1 - الموارد المتاحة									
الرصيد الافتتاحي	562,3	1 235,9		636,7	1 372,6		636,7	1 372,6	
الإيرادات									
المساهمات	5 801,9	16 512,5		4 947,5	19 178,7		5 018,2	20 470,2	
الإيرادات الأخرى والتكاليف المستردة	500,0			707,5			662,2		
مجموع الإيرادات	**6 301,9**	**16 512,5**		**5 655,0**	**19 178,7**		**5 680,5**	**20 470,2**	
تسوية استرداد الضرائب	(80,0)			(80,0)			(81,3)		
التحويل إلى صندوق رأس المال المتداول							(27,0)		
مجموع الموارد المتاحة	**6 784,1**	**17 748,4**		**6 211,7**	**20 551,2**		**6 208,8**	**21 842,8**	
2 - استخدام الموارد									
ألف - البرامج	4 360,0	15 917,3		3 987,2	18 322,2		3 913,9	18 329,4	
باء - الميزانية المؤسسية	1 095,2	165,3	1 195,0	1 024,5	134,0	1 297,0	1 003,2	112,6	1 265,0

	خطة الفترة 2018–2021			استعراض منتصف المدة للفترة 2018–2021			الأداء الفعلي للفترة 2018–2021		
	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف
جيم – جمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه، التكاليف المباشرة/الاستثمارية	725,1	273,0		637,3	202,6		633,6	196,1	
دال – غير ذلك	240,0	–		311,5			282,6	–	
مجموع استخدام الموارد	**6 420,3**	**16 355,6**	**1 195,0**	**5 960,5**	**18 658,7**	**1 297,0**	**5 833,3**	**18 638,1**	**1 265,0**
3– الرصيد الختامي للموارد	**363,8**	**197,8**		**251,2**	**595,5**		**375,5**	**1 939,6**	

10 – وتلاحظ اللجنة أن مجموع الموارد الفعلية يتجاوز النفقات الفعلية بمبلغ 146,5 2 مليون دولار للفترة 2014–2017 وأن الفائض المتوقع للفترة 2018–2021 يبلغ 315,1 2 مليون دولار. **وترى اللجنة الاستشارية أن النص المتصل بمقترحات الموارد والجداول المتصلة بها يلزم أن يكون كلاهما أكثر استفاضة في مشاريع الميزانيات المقبلة، بداية من استعراض منتصف المدة المقبل لخطة الفترة 2022–2025، كي يشملا المعلومات المفصلة التالية: (أ) توزيع النفقات؛ (ب) تحليل الفروق، ومقارنة النفقات بالتقديرات المستخدمة في التخطيط؛ (ج) خطط وجداول مفصلة لملاك الموظفين؛ (د) معلومات عن بنود الإنفاق. وترى اللجنة أيضا أنه يلزم تقديم مزيد من التوضيح فيما يتعلق بمستوى الموارد العادية مقارنةً بالموارد الأخرى (انظر الفقرتين 3 و 6).**

ألف – العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة

11 – تقترح اليونيسف ميزانية مؤسسية قدرها 738,2 2 مليون دولار للفترة 2022–2025، تتألف من 772,5 مليون دولار لفعالية التنمية؛ و 40,1 مليون دولار لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة؛ و 1,7 بليون دولار للإدارة؛ و 92,7 مليون دولار لأنشطة الرقابة والضمان المستقلين؛ و 115 مليون دولار للاستثمارات الرأسمالية ضمن الأغراض الخاصة (المرجع نفسه، الفقرة 22). ومن المتوقع أن تبلغ نسبة مجموع الموارد المستخدمة في الميزانية المؤسسية 10,2 في المائة أو 738,2 2 مليون دولار؛ وهو مستوى مشابه للمستوى الذي أُعتُمد في بداية دورة الميزانية المتكاملة للفترة 2018–2021، لكنه أعلى قليلا من نسبة 9,5 في المائة أو مبلغ 455,5 2 مليون دولار المتوقعين في استعراض منتصف المدة.

12 – ومن أصل الميزانية المؤسسية للفترة 2022–2025 البالغة 738,2 2 مليون دولار، يُقترَح تمويل 317,9 1 مليون دولار (48 في المائة) من الموارد العادية، و 365,0 1 مليون دولار (50 في المائة) من استرداد التكاليف من الموارد الأخرى، و 55,3 مليون دولار (2 في المائة) من الموارد الأخرى. وتكون حصة الموارد العادية التي تُموَّل الميزانية المؤسسية مرتبطة بالنسب الإجمالية للموارد العادية والموارد الأخرى التي تُموَّل الميزانية المتكاملة لليونيسف وناتجة عن هذه النسب. ويقدم الجدول 3 من التقرير (E/ICEF/2021/AB/L.6) موجزا للتغيرات في الميزانية المؤسسية بين فترتي الميزانية 2018–2021 (استعراض منتصف المدة) و 2022–2025 مع تحليل لها حسب فئات التكاليف والمجموعات الوظيفية، وهو يعكس زيادة قدرها 282,8 مليون دولار، منها مبلغ 258,1 مليون دولار يُعزى إلى تسويات التكاليف (المرجع نفسه، الفقرات 86 إلى 88). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة الكبيرة من

39,1 مليون دولار (2018-2021) إلى 62,6 مليون دولار (2022-2025) في فئة القيادة والتوجيه على نطاق المؤسسة مطلوبة لدعم الجهود التي بدأت من قبل لتعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، استجابةً لنتائج وتوصيات فرقة العمل المستقلة المعنية بالتمييز بين الجنسين والتحرش الجنسي والمضايقة وإساءة استعمال السلطة في أماكن العمل، ولتغطية التكاليف المتعلقة بتعزيز مكتب الأخلاقيات، ومكتب الحماية، ومختبر التطوير والتحسين المؤسسي. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في الموارد في فئة القيادة والتوجيه على نطاق المؤسسة.

13 - ويبين الجدول 3 من التقرير أيضا حدوث انخفاض من 28,1 مليون دولار (2018-2021) إلى 21,8 مليون دولار (2022-2025) في بند أمن الموظفين وأماكن العمل. وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة بأن هذا الانخفاض مرتبط بتوزيع تكاليف خدمات أمن الأمم المتحدة المدارة مركزيا (4,9 ملايين دولار سنويا) على المجموعات الوظيفية في الفترة 2022-2025، وأنه قوبل جزئيا بزيادة فعلية في الوظائف المتصلة بالأمن. وأُبلِغَت اللجنة كذلك بتقسيم العمل بين أنشطة اليونيسف الأمنية العالمية والقوة العاملة الأمنية المتكاملة الممولة تمويلا مشتركا والمسؤوليات العالمية التي تضطلع بها إدارة شؤون السلامة والأمن، حيث تتولى الإدارة تنسيق أمن الأمم المتحدة في الميدان وتقديم المشورة بشأنه وتنسيق المشورة الأمنية والعمل الأمني لمنظمات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني، في حين يقدم موظفو الأمن التابعون لليونيسف في الميدان مشورة ودعما إضافيين خاصين باليونيسف إلى مكاتب اليونيسف القطرية في مواقع معينة يكون هذا الدعم الإضافي مطلوبا فيها علاوة على الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة.

14 - وفيما يتعلق بالزيادة من 98,0 مليون دولار (2018-2021) إلى 106,3 ملايين دولار (2022-2025) في إطار إدارة الموارد البشرية على نطاق المؤسسة، أُبلِغَت اللجنة، عند الاستفسار، بأن إحدى الأولويات السبع، وهي "إعادة تنظيم وظيفة الموارد البشرية ونموذج تقديم الخدمات"، تهدف إلى إيجاد نموذج عالمي لتقديم الموارد البشرية يكون أكثر فعالية وحداثة وملاءمة للغرض من أجل دعم احتياجات المنظمة المتغيرة؛ وأن الأولوية المتمثلة في "إدخال طرائق عمل جديدة وتحديد مستقبل العمل" تستند إلى ترتيبات العمل المرنة والدروس المستفادة من الجائحة، وتهدف إلى إدخال أساليب عمل أكثر حداثة ومرونة تُحسِّن إنتاجية المنظمة إلى أقصى حد ممكن.

باء - التغيرات في الوظائف

15 - وفقا للتذييل حاء من مرفق التقرير (E/ICEF/2021/AB/L.6/Add.1)، زاد مجموع عدد الوظائف المدرجة في الميزانية المؤسسية للفترة 2022-2025 بمقدار 74 وظيفة من 174 3 وظيفة إلى 248 3 وظيفة، حيث حدثت زيادة صافية قدرها 79 وظيفة في الفئة الفنية الدولية (4 وظائف مد-2 و 4 وظائف مد-1 و 71 وظيفة في الفئة الفنية) وحدث نقصان قدره 5 وظائف في فئة الموظفين الوطنيين وفئة الخدمات العامة، منذ استعراض منتصف المدة للفترة 2018-2021. وقد نتجت هذه التغيرات عن الأولويات الناشئة وزيادة حجم عمليات اليونيسف، وجاءت استجابةً للأزمات الإنسانية المتزايدة. وزُوِّدَت اللجنة بمعلومات إضافية عن الآتي: (أ) الموظفون الفنيون الدوليون/الوظائف الفنية الدولية حسب البلد والموقع والرتبة في 17 تموز/يوليه 2021، ويبين ذلك أن 40 في المائة من الوظائف كانت في المقر، و 17 في المائة كانت في المكاتب الإقليمية، و 49 في المائة كانت في المكاتب القطرية؛ (ب) الموظفون الفنيون الدوليون/الوظائف الفنية الدولية حسب المجموعة الإقليمية لدورة الميزانية الحالية ودورات الميزانية الأربع

السابقة؛ (ج) التغيرات المقترحة في ملاك الموظفين حسب البلد والمنطقة والمقر من الفترة 2018–2021 (استعرض منتصف المدة) إلى دورة الميزانية للفترة 2022–2025.

16 - وأُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن عدد الوظائف الوارد في التذييل حاء لا يشير إلا إلى الوظائف الممولة من الميزانية المؤسسية، التي تشمل الإدارة والرقابة، والشراكات العالمية، والتوجيه البرنامجي، وتوليد الأدلة، ووضع السياسات. وتوجد نسبة 65 في المائة من جميع الوظائف من جميع مصادر التمويل المقررة للفترة 2022–2025 في المكاتب القطرية والإقليمية (53 في المائة و 12 في المائة على التوالي) وتوجد نسبة 35 في المائة منها في المقر. **وترى اللجنة الاستشارية أنه بالنظر إلى أن أنشطة اليونيسف ميدانية وذات طابع برنامجي في جوهرها، ينبغي بذل قصارى الجهد في سبيل تعزيز الوجود الميداني لليونيسف وأنشطتها الميدانية (انظر الفقرتين 17 و 18) من خلال زيادة النسبة المئوية للوظائف على الصعيد الميداني.**

17 - ويذكر التقرير أن المجلس التنفيذي أذن للمديرة التنفيذية بإنشاء وظائف إضافية على مستوى المديرين في إطار الميزانية المؤسسية المعتمدة. وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن المديرة التنفيذية، تمشيا مع سلطتها، وافقت على 4 وظائف إضافية برتبة مدير (رئيس، مستشار قانوني (مد–2)، ونائب مدير إقليمي، المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (مد–1)، ونائب ممثل، اليمن (مد–1)، ونائب ممثل، المكتب القطري في السودان (مد–1)، ليصل العدد الإجمالي للوظائف على مستوى المديرين وما فوقه إلى 117 وظيفة في نهاية عام 2020. وبناء على استفسار آخر، أُبلِغَت اللجنة بأن عدد الوظائف في الرتبة مد–1 كان عادة مقيدا بحد أقصى، وأن المديرة التنفيذية لم تكن تملك سوى سلطة الموافقة على الترقية من رتبة مد–1 إلى رتبة مد–2، ولم يكن يمكنها إنشاء وظائف جديدة برتبة مد–1، أي الترقية من رتبة ف–5 إلى رتبة مد–1. وكانت المرونة مطلوبة لإنشاء وظائف برتبة مد–1 نظرا للبيئة السريعة التغير والظروف المتغيرة في الميدان. فأجرى الفريق المعني باستعراض حالة كبار الموظفين استعراضا دقيقا قبل موافقة المديرة التنفيذية. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية سلطة المديرة التنفيذية لإنشاء وظائف إضافية على مستوى المديرين، وترى أنه ينبغي ممارسة هذه السلطة فقط بالنسبة للوظائف الميدانية، وأنه ينبغي لليونيسف أن تواصل تقديم تقارير إلى المجلس التنفيذي على أساس سنوي (انظر أيضا الفقرتين 16 و 18).**

18 - وعند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن الوظائف في رتبة مد–1 وما فوقها، وتلاحظ أن الأرقام قد زادت على مدار دورتي الميزانية للفترة 2014–2017 والفترة 2018–2021 وأن هناك حاليا 117 وظيفة برتبة مد–1 وما فوقها (1 وكيل أمين عام، و 4 أمين عام مساعد، و 38 مد–2، و 74 مد–1)، من بينها الوظائف الأربع الإضافية من رتبة المديرين التي أذنت بها المديرة التنفيذية مقارنةً بـ 113 وظيفة في بداية فترة الأربع سنوات (المرجع نفسه، الفقرة 90). وتلاحظ اللجنة أيضا حدوث زيادة أخرى في عدد الوظائف على مستوى المديرين، ستؤدي، بناء على الميزانية المؤسسية المقترحة للفترة 2022–2025، إلى رفع مجموع عدد الوظائف على مستوى المديرين وما فوقه إلى 121 وظيفة (1 وكيل أمين عام، و 4 أمين عام مساعد، و 39 مد–2، و 77 مد–1). وتلاحظ اللجنة وجود تضارب واضح في المعلومات المقدمة، حيث ذُكِر أن مجموع عدد الوظائف على مستوى المديرين يبلغ 154 وظيفة في إحدى المرات وذُكِر أنه يبلغ 117 وظيفة للفترة 2018–2021، ردا على استفساراتها. **وفي حين أن اللجنة الاستشارية لا تعترض على إنشاء أربع وظائف إضافية برتبة مد–1 وما فوقها، فإن اللجنة تشجع مرة أخرى اليونيسف على أن تستعرض بانتظام حجم حالات الطوارئ وتعقيدها وإلحاحها في البلدان التي أُنشئت فيها وظائف عليا، من أجل تحديد الاحتياجات المستمرة للوظائف في رتبة مد–1 وما فوقها والمستوى المناسب لهذه الوظائف،**

وأن تأخذ في الاعتبار أيضا مهام الوظائف العليا الجديدة الأخرى والأثر المترتب عليها. وتوصي اللجنة أيضا بأن يتلقى المجلس التنفيذي معلومات مُحدَّثة في استعراض منتصف المدة عن استخدام الوظائف الإضافية، وتعتزم مواصلة استعراض المسألة في سياق استعراض منتصف المدة.

جيم - التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل

19 - عند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة بأن اليونيسف حققت تكافؤا عاما بين الجنسين بلغت فيه نسبة النساء 49 في المائة، وتكافؤا في كل فئة من فئات الموظفين، باستثناء رتبة ف-5، التي بلغ فيها متوسط تمثيل الإناث 44 في المائة خلال العقد الماضي. ولمعالجة هذه المسألة، اعتمدت اليونيسف مجموعة من التدابير الخاصة المؤقتة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الرتبة ف-5 (وهي تدابير سارية حتى نهاية عام 2021). وأُبلِغَت اللجنة بأنه نتيجة لبعض المبادرات المعتمدة، لوحظ بالفعل إحراز تقدم فيما يلي: أكثر المجالات الوظيفية اختلالا في التوازن؛ وزيادة تمثيل الإناث بين الموظفين المحليين؛ والاتصال بالمواهب المستهدفة؛ وإدخال التحسينات في ثقافة المكاتب؛ وفي حالات الطوارئ، التي تتدر فيها المواهب؛ وإنشاء وظائف لإيجاد مسارات لتطوير مواهب الإناث. وزُوِّدَت اللجنة أيضا بإحصاءات عن التكافؤ بين الجنسين موزعة حسب فئات الرتب، ف-5 وما فوقها ومن ف-1 إلى ف-4 وفئة الخدمات العامة في المقر وفي الميدان والأفراد من غير الموظفين، للسنوات الأربع الماضية، وهي تلاحظ أن نسبة الموظفات في رتبة ف-5 وما فوقها، وفي فئة الخدمات العامة، وكذلك في المواقع الميدانية، تشهد تأخرا. وزُوِّدَت اللجنة أيضا ببيانات الجنسية والمجموعة الإقليمية والرتبة حسب الموقع لجميع الوظائف في الرتبة مد-1 وما فوقها حتى 30 حزيران/يونيه 2021، وهي تلاحظ غلبة الموظفين من أوروبا والأمريكتين، الذين يمثلون أكثر من 50 في المائة من مجموع عدد الوظائف في رتبة مد-1 وما فوقها. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية الجهود المبذولة لتحقيق التوازن بين الجنسين، وهي على ثقة من أن قصارى الجهد سيُبذَل لتنويع الموظفين في جميع الرتب من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة، وأن تحديثا، يشمل إحصاءات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي ونوع الجنس، سيُقدَّم في سياق استعراض منتصف المدة.**

دال - الأفراد من غير الموظفين

20 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن عدد الأفراد من غير الموظفين بلغ 719 4 فردا في 30 حزيران/يونيه 2021، منهم 550 3 خبيرا استشاريا و 169 1 متعاقدا فردا؛ وأن الأفراد من غير الموظفين شكلوا نسبة مئوية من مجموع القوة العاملة تراوحت ما بين 21 في المائة في عام 2017 و 23 في المائة في 30 حزيران/يونيه 2021. وأُبلِغَت اللجنة بأن الأفراد من غير الموظفين يشملون "متعاقدين أفراد"، يُستعان بهم بموجب عقد لتوفير الخبرة أو المهارات أو المعارف لأداء مهمة محددة، قد تنطوي على مهام وظيفية مماثلة لتلك التي يؤديها الموظفون، لفترة محدودة. غير أن عقودهم تشمل قيودا إلزامية على مدة العقود، تخضع لرصد صارم. وأُبلِغَت اللجنة أيضا بأن اليونيسف تخطط للإلغاء التدريجي لهذه الطريقة التعاقدية وأن الاحتياجات من المهام القصيرة الأجل ستلبى بدلا من ذلك عن طريق تعيينات مؤقتة؛ وأن استخدام عقود الخبراء الاستشاريين سيستمر، ولكنه سيقتصر على توفير الخبرة للمهام التي تتخذ شكل مشاريع وليس للمهام الوظيفية التي يؤديها الموظفون. وتلاحظ اللجنة أنه حتى حزيران/يونيه 2021، كانت اليونيسف قد تعاقدت مع 028 3 خبيرا استشاريا و 920 متعاقدا فردا في الميدان، و 522 و 249 على التوالي في المقر. وتلاحظ اللجنة أيضا أن 128 2 خبيرا استشاريا تراوحت مدة عقودهم من 10 أشهر إلى 12 شهرا و 567 خبيرا استشاريا زادت مدة

عقودهم عن 12 شهرا، بينما كان لدى بعض الخبراء الاستشاريين عقود متعددة. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المحرز في الإلغاء التدريجي لعقود غير الموظفين في القوة العاملة لليونيسف، وتشجع اليونيسف على مواصلة تقليل اعتمادها على الأفراد من غير الموظفين، ولا سيما الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الذين يُستعان بهم منذ أمد طويل بدوام كامل في مواقع المقر. وتوصي اللجنة الاستشارية اليونيسف بأن توصل تقديم أرقام مُحدَّثة عن استخدام الأفراد من غير الموظفين في القوة العاملة لليونيسف في إطار استعراض منتصف المدة وفي مشاريع الميزانيات المقبلة.**

هاء - الاحتياطيات لتمويل الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين

21 - يذكر التقرير أن استراتيجية اليونيسف الطويلة الأجل لتمويل الاحتياطيات المتعلقة بالالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين تشمل تراكم الأموال المتأتية من اقتطاعات المرتبات في حسابات الميزانية ومصادر التمويل، ونقل الموارد، إذا سمحت بذلك أرصدة الأموال في نهاية السنة. ويُعزى العجز التمويلي أساسا إلى التغيرات في التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة (E/ICEF/2021/AB/L.6، الفقرتان 27 و 28). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة بأنه من الصعب تقدير الوقت الذي سيتم فيه تمويل الالتزامات الاكتوارية بالكامل. وفيما يتعلق بمخاطر التكاليف والفوائد المترتبة على الاستعانة بمصادر خارجية في إدارة استثمارات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، أُبلِغَت اللجنة بأن العائد على الاستثمار الذي يقدمه مديرو الاستثمار الخارجيون تجاوز الأتعاب التي يحصلون عليها وأن عائد الاستثمار الصافي الذي يوفره المديرون الخارجيون أعلى مما كان يمكن تحقيقه لو ظلت الأموال مستثمرة في حافظة رأس المال المتداول الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع مديرو الاستثمار الخارجيون لمراجعة الحسابات سنويا، ويعدون بيانات مالية مراجعة.

واو - استرداد التكاليف

22 - يذكر التقرير أن الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 أُعدّت باستخدام منهجية ومعدلات استرداد التكاليف تمشيا مع السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف المعتمدة في قرار المجلس التنفيذي 24/2020. ووفقا للجدول 4، فإن نسبة 22 في المائة من الميزانية المؤسسية، الخاضعة لاسترداد التكاليف، ستموَّل من الموارد العادية، في حين يموَّل الرصيد المتبقي البالغة نسبته 78 في المائة من الموارد الأخرى على غرار الحصة النسبية من النفقات المقررة. ويبلغ معدل استرداد التكاليف الفعلي المتوقع 6,9 في المائة للفترة 2020-2025، وهو أقل من المعدل الأساسي المنسق لاسترداد التكاليف البالغ 8 في المائة. وأُبلِغَت اللجنة بأن اليونيسف تقدم معلومات عن تطبيق معدلات استرداد التكاليف المخفضة، من بينها الأثر المالي، إلى المجلس التنفيذي في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

23 - وزُوِّدَت اللجنة بالمعدلات المعتمدة وأُبلِغَت بأن السياسة والمعدلات المنسقة المشتركة لاسترداد التكاليف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واليونيسف، بالصيغة التي أُعتُمِدَت في أيلول/سبتمبر 2020 في القرار 24/2020، ظلت دون تغيير منذ تحديد المعدلات الأولية في عام 2013. وأُبلِغَت اللجنة بأن استرداد التكاليف غير المباشرة المُحمَّلة على الموارد الأخرى أُضيف بالكامل كرصيد في الميزانية المؤسسية بمبلغ 1,05 بليون دولار في الفترة 2014-2017 و 1,26 بليون دولار في الفترة 2018-2021، وأن المتوقع للفترة 2022-2025 أن يبلغ 1,37 بليون دولار.

24 - ويذكر التقرير أن الميزانية المتكاملة للفترة 2018-2021 تضمنت مجموعة إضافية بعنوان "غير ذلك، بما يشمل خدمات المشتريات"، لم تُدرج في ميزانية الفترة 2022-2025 بالنظر إلى أن خدمات المشتريات نشاط ممول ذاتيا بالكامل. وتموَّل النفقات المقررة للفترة 2022-2025، بما في ذلك النفقات المباشرة وغير المباشرة، من رسوم المناولة التي تفرضها اليونيسف لقاء خدمات الشراء التي تقدمها. وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن رسم مناولة يُفرَض على كل معاملة شراء، مما يسمح بتغطية مجموع التكاليف الداخلية للمرتبات والإدارة والتكاليف الأخرى ذات الصلة تغطية كاملة. وتلاحظ اللجنة طابع التمويل الذاتي المتأصل في نشاط الشراء الذي يمكن اعتباره مماثلا لاسترداد التكاليف.

زاي - نظام المنسقين المقيمين

25 - يذكر التقرير أن المبلغ المقدر لمساهمة اليونيسف في نظام المنسقين المقيمين سيزداد زيادة كبيرة ليصل إلى 33,6 مليون دولار نتيجةً لمضاعفة المساهمة السنوية اعتبارا من عام 2019 (المرجع نفسه، الفقرة 71). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة بأن المنسقين المقيمين المستقلين والمحايدين والمُمكَّنين يضطلعون بدور محوري في الجمع بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتقديم الدعم الاستراتيجي المشترك للحكومات. وفي استقصاء أُجري مؤخرا بشأن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أفاد أكثر من نصف ممثلي اليونيسف بأن التعاون داخل الفريق القطري تعزز، وأن فرص الحصول على التمويل الجماعي زادت، وأن التواصل الاستراتيجي مع المنسقين المقيمين تحسَّن. وقد تجلى ذلك بشكل خاص في الاستجابة لأزمة كوفيد-19 بشكل تعاوني وفي الوقت المناسب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأُبلِغَت اللجنة بأن زيادة التمويل المستدام لنظام المنسقين المقيمين من خلال الأنصبة المقررة المُحصَّلة من الدول الأعضاء أفضل من صيغة التمويل المختلطة الحالية التي تتألف من تقاسم التكاليف في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وضريبة التنسيق البالغة نسبتها 1 في المائة، والتبرعات، لأن أي زيادة ستؤثر سلبا على البرمجة والتنفيذ فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في داخل البلد.

حاء - الخدمات المشتركة

26 - يذكر التقرير أنه من المطلوب رصد ما مجموعه 25 مليون دولار لتغطية النفقات الرأسمالية المرتبطة بصيانة المباني وإدارتها، والسعي إلى تحقيق الاستراتيجية الأوسع نطاقا لمبادرات الأماكن المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة 81). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسف تشارك بنشاط في تنفيذ مبادرات إصلاح الأمم المتحدة في المجال التشغيلي. وحتى نهاية عام 2020، كانت اليونيسف قد نفذت استراتيجية تسيير الأعمال في 80 في المائة من المكاتب القطرية، ويُتوقَّع بلوغ الهدف المتمثل في التنفيذ بنسبة 100 في المائة بحلول نهاية عام 2021. وأُبلِغَت اللجنة أيضا بأن أكثر من 50 في المائة من مكاتب اليونيسف موجودة في أماكن عمل مشتركة، مما أسهم في تحقيق وفورات من الخدمات الأمنية والخدمات الأخرى المشتركة التي حُددت من خلال استراتيجية تسيير الأعمال، غير أن فكرة مكتب الدعم الإداري المشترك لم ينفذها أي بلد بعد. وأُبلِغَت اللجنة أيضا بأن اليونيسف تقدم دعما قويا لمبادرات الإصلاح، بصفتها الرئيس المشارك للمجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال والرئيس المشارك لفريق العمل المعني بالإبلاغ عن الكفاءة، الذي أصدر أول تقرير عن الكفاءة على نطاق الأمم المتحدة في وقت سابق من عام 2021. ووضعت اليونيسف أيضا توجيهات داخلية بشأن مسائل، من بينها الاعتراف المتبادل وتنفيذ فكرة مكتب الدعم الإداري المشترك، وأطلعت عليها وكالات الأمم المتحدة الأخرى

ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي. وقدمت اليونيسف معلومات منتظمة لإذكاء الوعي العام بمبادرات الإصلاح وإعداد المكاتب للتغيرات المقبلة، مثل تنفيذ فكرة مكتب الدعم الإداري المشترك. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية اعتزام اليونيسف مواصلة السعي إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة من حيث مبادرات الأعمال المشتركة، وهي على ثقة من أن معلومات مفصلة عن ذلك، بما يشمل الوفورات القابلة للقياس الكمي والمكاسب في الكفاءة، ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في استعراض منتصف المدة وفي مشاريع الميزانيات المقبلة.**

طاء - نظام التخطيط المركزي للموارد

27 - عند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسف راضية عن نظامها للتخطيط المركزي للموارد. وقد قامت اليونيسف بأتمتة عمليات تسيير الأعمال الخاصة بها على نطاق المنظمة، بما فيها التخطيط والميزنة والشؤون المالية والموارد البشرية والإمداد، مع الاستمرار في إدخال خصائص التحديث والتحسين من أجل دعم احتياجات الأعمال المتغيرة والمبادرات الرامية إلى إحداث تحول في إجراءات تسيير الأعمال. وأُبلِغَت اللجنة بأن اليونيسف تقوم بشكل دوري بتحديث المنصة الأساسية للتخطيط المركزي للموارد من أجل استيفاء المتطلبات الخاصة بنسخ البرمجيات وإضافة القدرات الجديدة، وليس لديها في الوقت الحالي خطة لاستبدال النظام. وأُبلِغَت اللجنة بأنه ليست هناك كيانات خارجية تستخدم نظام اليونيسف للتخطيط المركزي للموارد، غير أن نظم التخطيط المركزي للموارد في عدد من كيانات الأمم المتحدة تُشغَّل على منصة برامجيات SAP، بما في ذلك نظام أوموجا. وترى اللجنة الاستشارية أن استخدام نظم مشتركة أو متوافقة للتخطيط المركزي للموارد، بما فيها نظام أوموجا، بين كيانات منظومة الأمم المتحدة، من شأنه أن يبني القدرات على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وأن ينهض بالعمليات المشتركة لتسيير الأعمال. واللجنة على ثقة من أن معلومات مفصلة عن نظام اليونيسف للتخطيط المركزي للموارد ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في استعراض منتصف المدة وفي مشاريع الميزانيات المقبلة.

ياء - الانتقال إلى مرفق الأمم المتحدة المشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا

28 - يذكر التقرير أن اليونيسف قررت في عام 2020 نقل نواتها الرقمية من نيويورك إلى مرفق الأمم المتحدة المشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، إسبانيا، مع بدء عملية الانتقال في منتصف عام 2021 بحيث ستمكن مما يلي: (أ) تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف والسماح لليونيسف بتعزيز قدرتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة أقل؛ (ب) الإسهام في إصلاح الأمم المتحدة وتحقيق التآزر نتيجة الاشتراك في موقع واحد مع موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرة 59). وعند الاستفسار، أُبلِغَت اللجنة الاستشارية بأن اليونيسف تتوقع أن تتحقق الفوائد التالية، بعد إتمام الانتقال إلى فالنسيا بحلول نهاية عام 2022: (أ) إتاحة خيارات أقل تكلفة لاستضافة مركز البيانات البالغة الأهمية وخدمات البنية التحتية؛ (ب) الاشتراك في موقع واحد مع مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، من أجل إيجاد أوجه تآزر وتعزيز قدرة البنى التحتية على الصمود مع شركاء الأمم المتحدة؛ (ج) تحسين عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية والبنية التحتية الأمنية؛ (د) إتاحة تجنب تكاليف تتراوح ما بين 3 و 4 ملايين دولار سنويا؛ (هـ) تجنب تكاليف إضافية من خلال إتاحة فرص التخطيط المشترك للمشتريات الاستراتيجية والكبيرة الحجم والاعتراف المتبادل بعقود الأمم المتحدة الأخرى المبرمة في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات، من أجل تمكين اليونيسف من الانتفاع بالخدمات دون أن تحتاج إلى أن تضطلع بعملية طلب عروض طويلة المدة وواسعة النطاق وتتفاوض على العقود وتدير البائعين بعد إبرام العقود. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أوجه الكفاءة المرتقبة لنقل نواتها الرقمية من نيويورك إلى مرفق الأمم المتحدة المشترك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فالنسيا، إسبانيا، وهي على ثقة من أن معلومات مفصلة بشأن أوجه الكفاءة هذه ستُقدَّم إلى المجلس التنفيذي في استعراض منتصف المدة وفي مشاريع الميزانيات المقبلة. واللجنة على ثقة أيضا من أن كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى ستُطلَع على المعلومات المتعلقة بالمكاسب في الكفاءة التي تتحقق من خلال الاشتراك في موقع واحد.

كاف - تنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية

29 - عند الاستفسار، زُوِّدَت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن تنفيذ توصياتها الأخيرة. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المذكورة أعلاه ستُقدَّم في استعراض منتصف المدة وفي سياق مشاريع الميزانيات المقبلة.